

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣١٠

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس السيد كوينلان (أستراليا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد إيليتشوف

الأرجنتين السيدة بير سيفال

الأردن السيدة قعوار

تشاد السيد ما كاد جيبي

جمهورية كوريا السيدة بايك جي-أه

رواندا السيد ندو هو نغيريهي

شيلي السيد أولغوين سيغاروا

الصين السيد يونغ تشاو

فرنسا السيد بيرتو

لكسمبرغ السيدة لو كاس

ليتوانيا السيدة ياكوبوني

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1462245 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تركيزي كان منصباً على ليبيا، البلد الأكثر تضرراً من فيروس إيبولا. واليوم، سوف أركز مرة أخرى على ليبيا، ولكنني سأحاول النظر إلى أبعد من الأزمة الصحية المباشرة، وصولاً إلى ما نستطيع القيام به، كمجتمع دولي يلتزم التزاماً عميقاً بهذا البلد، بغية بقاء مصالحه في المدى الطويل نصب أعيننا.

لقد حدثت عدة تطورات هامة في الشهر الماضي. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، قبلت الرئيسة استقالة وزيرة العدل، السيدة كريستيانا تاه، بعد أكثر من خمس سنوات في عملها. وعندما غادرت السيدة تاه، صرّحت علناً أنها قد أحبطت في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤوليتها عن توجيه المؤسسات الأمنية الوطنية التي تنضوي تحت سلطة وزارتها. وقبل بضعة أيام، أصدرت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تقريراً تطعن فيه بالنتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق في الإجراءات التي اتخذها الجيش حينما كان يفرض الحجر الصحي على مجتمع محلي في مونروفيا تضرر من فيروس إيبولا. فقد وُجد خمسة جنود مذنبين بارتكاب جرائم تأديبية تتعلق بالحادث، فجرى خفض رتبهم وصادر حكم بوضعهم قيد الاحتجاز، بيد أن مسألة الملاحقة الجنائية ما زالت قائمة.

وفي أعقاب توجيهات من الرئيسة والمجلس التشريعي، أحرزت الهيئة الوطنية المسؤولة عن الانتخابات مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة حول كيفية المضي قدماً في انتخابات مجلس الشيوخ التي كانت ستجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لو كانت الظروف عادية. وهناك كثيرون في المجتمع المدني أثاروا مخاوف جدية بشأن جدوى المضي قدماً في انتخابات مجلس الشيوخ، بينما أوصت الهيئة الانتخابية للسلطة التشريعية بعقدها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وهذه المسألة هي قيد النظر حالياً. وقد انتهت يوم أمس مهلة ٩٠ يوماً لحالة الطوارئ التي فرضتها الرئيسة استجابة للطوارئ الصحية، وتعكف السلطة التشريعية على مناقشة إمكانية تمديدتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرني لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بير تورسون، ممثل رئيس تشكيلة ليبيا في لجنة بناء السلام، ونائب الممثل الدائم للسويد هنا في نيويورك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للجهود التي يبذلها مجلس الأمن لحشد الدعم لدحر وباء الإيبولا، الذي كانت له، كما نعلم جميعاً، آثار سياسية وأمنية واجتماعية خطيرة على مجمل البلدان المتضررة.

قبل شهر، أتيحت لي فرصة تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الآثار التي تخلفها أزمة فيروس إيبولا على السلام والأمن (انظر S/PV.7279). وبينما تكلمت حينئذ عن التداعيات السياسية والأمنية لحالات الطوارئ الصحية بالنسبة إلى جميع البلدان في غرب أفريقيا حيث توجد لدينا عمليات لحفظ السلام، بما في ذلك مالي وكوت ديفوار، إلا أن

الملحة إلى التغيير. ويجب أن نشجع شعب ليبيا وحكومتها على اغتنام تلك الفرصة، ليس لمواجهة الأزمة المباشرة فحسب، ولكن أيضا لإعادة بناء البلد بعد فيروس إيولا. ولقد أظهر شعب ليبيا مرونة كبيرة طوال أزمة فيروس إيولا، ونحن معجبون بقوته. ويجب أن نوفر له كل ما أمكننا من مساعدة، وأن ننظر في أفضل طريقة ليس لندعم التصدي لفيروس إيولا فحسب، بل لندعم أيضا، وربما الأهم، الجهود المطلوبة لإعادة الإعمار في فترة ما بعد فيروس إيولا.

لقد تقدّم الأمين العام في آب/أغسطس بسلسلة من التوصيات (انظر S/2014/598) بشأن كيفية تعديل الأمم المتحدة لمشاركتها في ليبيا، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الدور السياسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وخفض وجود أفرادها النظاميين. وفي ظل الظروف الحالية، نرى أنه من المناسب تمديد ولاية البعثة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع النظر في مجموعة التوصيات المتعلقة بالمسائل السياسية، وتأجيل النظر في خفض التدريجي للقوات والشرطة حتى يحين الوقت لإبلاغنا من جانب السلطات الصحية المناسبة بأن أزمة فيروس إيولا قد انتهت.

وبصفتي ممثلا للمجتمع الدولي، يجب أن نعتنم هذه اللحظة الراهنة، ونرى كيف يمكننا أن نساعد جماعيا في تحويلها على أفضل وجه إلى لحظة تشكل حافزا إيجابيا للبلد. وكما ذكر الأمين العام في تقريره لشهر آب/أغسطس، قد يتعين علينا إعادة تصور مشاركتنا في ليبيا. وحتى مع تصعيد المجتمع الدولي لمواجهة التحدي المباشر المتمثل في إلحاق الهزيمة بفيروس إيولا، علينا أيضا أن ننظر في كيفية دعمنا جماعيا لإعادة إعمار ليبيا في أعقاب هذا المرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رئيس تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بناء السلام.

وفي الشهر الماضي، تكلمت عن مخاوفنا من إمكانية حدوث انتكاسات بسبب أزمة فيروس إيولا. فالمجلس على دراية بالتحديات التي تواجه ليبيا، وهي تفاقمت بفعل حالة الطوارئ الصحية. إن الانقسامات السياسية والاجتماعية في ليبيا تزداد عمقا، والمؤسسات الوطنية الضعيفة أصلا تبدو هشّة على نحو متزايد، وفي ظل الظروف الراهنة ثمة خطر على بقاء الناس في البلد الأشد ضعفا من الناحية الاقتصادية. وكما ذكرت في الشهر الماضي، حتى الكرامات الصغيرة لإنسانيتنا المشتركة، أي القدرة على التعاطف مع الأحياء ومساعدتهم، تددت كلها في سياق فيروس إيولا.

ومع ذلك، وفي خضم هذه الأزمة الخطيرة، هناك بعض الأخبار السارة. لم نعد نشهد دلائل على إمكانية تدهور الحالة الأمنية تدهورا إضافيا. ويذكر المجلس أننا كنا نخشى ذلك في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر. وبينما مارست الأزمة ضغوطا لم يسبق لها مثيل على أداء المؤسسات العامة، ويصح القول إنها لم تكن دائما ناجحة، فقد ظهرت بعض مظاهر القوة. على سبيل المثال، تصدى المسؤولون المحليون للتحديات على ما هي عليه بطريقة لم نشهدها من قبل، الأمر الذي هيأ فرصة فريدة لتحقيق لامركزية الخدمات. علاوة على ذلك، إن مطالبة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمساءلة عن الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن في وست بوينت قد أوجدت فرصة هامة لتعزيز الرقابة الديمقراطية على قوات الأمن. هذه هي الأهداف التي ما فتتنا نعمل لسنوات من أجل تحقيقها، وهي الأهداف التي لاحظنا أن هناك افتقارا مقلقا إلى الحاجة الملحة لتحقيقها.

وبالنسبة إلى ليبيا، إن هذه المأساة هي بوضوح مأساة وطنية. وكما صرح وزير الدفاع أمام المجلس في أيلول/سبتمبر، إن بقاء الأمة بحد ذاتها هو على المحك. ولكن حتى في هذا المعطف الصعب، هناك فرصة لحشد ما يلزم من الحاجة

الفجوات المتعلقة بقدرة الشرطة الوطنية الليبرية وإمكانية تنقلها. وينبغي أيضا تشجيع الجهود الرامية إلى كفالة سيادة القانون وحماية المدنيين ودعمها، فضلا عن تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى منع وقوع مزيد من الاضطرابات الاجتماعية. والأولوية الثالثة هي وجوب استعدادنا للأجل المتوسط. يجب علينا أن نبدأ بالتخطيط لدعم بناء السلام المعزز والمعجل في أعقاب الأزمة الآن، ليس أقله بسبب التأثير الشديد الذي خلفه الوباء على الاقتصاد، الأمر الذي ستكون له عواقب على قدرة ليبيريا على تنفيذ التزاماتها.

وعليه، تطلب لجنة بناء السلام إلى الأمين العام إجراء تقييم شامل لتأثير فيروس الإيبولا على أولويات بناء السلام، بما في ذلك، تقديم توصيات فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي بطريقة فعالة ومركزة.

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية البعد الاقتصادي لهذه الأزمة، فقد دعونا كبار الممثلين عن البنك الدولي للمشاركة في اجتماعنا في الأسبوع الماضي، بغرض تقييم الأثر الاقتصادي للأزمة. ووفقا للبنك الدولي، فإن الأثر المالي الإقليمي لمدة سنتين يمكن أن يصل إلى ٣٢,٦ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأشار البنك الدولي أيضا إلى أن ميزانية ليبيريا المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تتضمن فجوة في التمويل لم تتم تغطيتها تزيد على نصف العجز المتوقع في الميزانية الذي يقدر بما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار. ويشير تقييم آخر أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا إلى الأثر السلبي المترتب على توليد الإيرادات المحلية وزيادة الضغوط على نفقات الدولة.

وكما ذكر الممثل الدائم لليبيريا، السفير كامارا، في اجتماعنا في الأسبوع الماضي فإن التوترات ستزداد حدة وثقة الجماهير ستتآكل مع اتساع الفجوات بين توقعات السكان وقدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم. ولا يزال التماسك الاجتماعي

السيد ثوريسون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأسر جميع الذين هلكوا جراء وباء فيروس إيبولا ولأصدقائهم. وأود أن أشيد بحكومة ليبيريا وبجميع الليبيريين على صمودهم وتصميمهم، وأن أشيد بالعديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية الشجعان، المنخرطين في مجال الاستجابة الطبية. كما أود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين. وبينما يبدو أن هناك بعض البوادر المشجعة، فمن المبكر جدا أن يخفف المجتمع الدولي من الجهود التي يبذلها. فلا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الاهتمام وبذل الجهود الهائلة.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام والمعنية بغينيا وليبيريا وسيراليون اجتماعا مشتركا ثانيا حول أزمة فيروس إيبولا. والصبغة المشتركة لهذه الاجتماعات تبرز أهمية البعد الإقليمي للأزمة، والحاجة إلى استمرار التعاون الإقليمي الوثيق. وينبغي استخلاص الدروس من هذا النهج الإقليمي في التصدي الدولي لفيروس إيبولا، حتى يمكننا أيضا تعزيز التنسيق الإقليمي في دعمنا لبناء السلام. ففي ذلك الاجتماع المشترك، حددنا ثلاثة مجالات ذات أولوية للجنة بناء السلام. الأولوية الأولى هي تنفيذ الالتزامات. ينبغي أن نحث على ترجمة الالتزامات والتعهدات السخية التي قدمت للاستجابة العالمية لفيروس إيبولا إلى أعمال على أرض الواقع، وفي أسرع وقت ممكن، وأن يظل هناك وجود دولي قوي لتيسير التنفيذ الفعال لهذا الدعم.

والأولوية الثانية هي وجوب أن نلبي احتياجات بناء السلام الفورية. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل يتصدى على نطاق واسع للتحديات الأمنية والإنمائية والحكومية، إلى جانب الاستجابة الطبية في مجال الصحة العامة. ويتمثل النموذج الذي أبرزناه سابقا في بياننا إلى المجلس خلال أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7260)، في الحاجة الزمنية الملحة إلى سد

من الأمين العام عن آثار الإيولا المترتبة على بناء السلام أن يكون إسهما حاسما في جهودنا المستمرة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيريا.

السيد كامارا (ليبيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أن أنقل إليكم وإلى سائر أعضاء المجلس عميق التقدير من رئيسة بلدي وحكومة وشعب ليبيريا للدعم الثابت الذي واصل المجلس تقديمه إلى ليبيريا على مر السنين، فضلا عن عمله المتواصل معها.

وأشكر المتكلمين السابقين، السيد لادسوس، وممثل السفير غرونديتز، على تشاطر آرائهما معنا.

لقد كان الشهران الماضيان حاسمين بالنسبة لليبيريا. وبمثل نفشي مرض الإيولا وانتشاره السريع تحديات متعددة بالنسبة للبلد. وما تزال الآثار المدمرة لهذا المرض قائمة للغاية. وفي هذا الصدد، فقد رسم البنك الدولي مؤخرا صورة قائمة عن الآثار الاقتصادية للمرض في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، وهي سيراليون وغينيا وليبيريا. وبسبب العجز في الميزانية والعواقب السلبية المتوقعة للقدرة على توليد الإيرادات المحلية، فإن قدرة الحكومة على الوفاء بمسؤوليتها إزاء الشعب الليبيري لا تزال متعثرة إلى حد كبير.

وما تزال الأنشطة الزراعية متضررة للغاية، في حين ما تزال الأسواق في العديد من المواقع مغلقة، ولا تزال إمكانية الحصول على المواد الغذائية الأساسية - ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الريفية - محدودة. وما تزال المدارس مغلقة، الأمر الذي يقوض إلى حد كبير، الجهود الرامية إلى إعادة بناء النظام التعليمي وتعزيزه. وغني عن القول أن أنشطة بناء السلام قد تعثرت أيضا.

في المجتمع الليبيري على المحك جراء هذه الأزمة، مع تزايد مخاطر الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. وبصفتنا شركاء لهذا البلد، فإنه ينبغي أن نساعد في التصدي لهذه المخاطر، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع. ويمثل التحلي بالشفافية الكاملة في تنفيذ دعمنا أحد العوامل الهامة المساعدة على استعادة ثقة الجماهير. وكما ذكرنا من قبل، فإن فيروس الإيولا هو الذي ينبغي عزله وليس البلدان المتضررة منه. وما يزال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي أمرا حيويا للتخفيف من عبء الأزمة. ويجب علينا المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لعودة الأعمال التجارية إلى ليبيريا، فضلا عن الدعوة إلى ذلك. وينبغي استئناف الرحلات الجوية إلى ليبيريا بغرض تيسير هذا التعاون.

وبالنظر إلى تزايد مخاطر عدم الاستقرار واستمرار الحاجة إلى تقديم الدعم بطريقة فعالة، فإن هناك ضرورة للإبقاء على وجود دولي قوي في ليبيريا. وعليه، فإننا نرحب بقرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويجب أن نكفل أيضا عدم وجود أي ثغرات عند استئناف تقليص قوام البعثة في نهاية المطاف، لأسباب ليس أقلها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة. وربما تكون هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد للتعاون الإنمائي الدولي بهدف ضمان فعالية الدعم وقدرته على الإسهام في تحقيق نتائج مستدامة.

وستواصل لجنة بناء السلام تطبيق صكوك بناء السلام القائمة بطريقة مرنة وعلى نحو يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة. وينبغي استعراض وتحديث بيان الالتزامات المتبادلة، على أن يشمل الأهداف المتعلقة بتعزيز سيادة القانون ودعم إصلاح القطاع الأمني وتعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي تكييف المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا في ليبيريا بدعم من صندوق بناء السلام فضلا عن معاييرها كي تكون قادرة على تلبية الاحتياجات في الحالة الراهنة. وفي هذا الصدد، فإن من شأن التقييم المطلوب

الدولية كانت أمرا لا غنى عنه للتقدم المحرز حتى الآن في احتواء المرض في ليبيريا. وعليه، أود مرة أخرى أن أشكر الأمين العام، ومجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، وعموم عضوية الأمم المتحدة، على الدعم الذي تتلقاه ليبيريا. وأود أن أشيد أيضا بقيادة منظميتنا القاريتين والإقليميتين: الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على دعمهما القوي لجهود التخفيف من آثار المرض.

وقبل ثلاثة أشهر تقريبا، انعقد مجلس الأمن (انظر S/PV.7263) للنظر في التقرير الثامن والعشرين للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2014/598). وتقديرا منه لحجم أزمة مرض الإيبولا، قرر المجلس - بما لديه من حكمة - تعليق النظر في التوصية الواردة في التقرير، ووافق على التمديد التقني لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ثلاثة أشهر. وقد كان ذلك قرارا هاما ودليلا آخر على تماسك المجلس بالتزاماته المنصوص عليها. بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وقد سلّم القرار ضمنا بأن من شأن هذا المرض أن يقوض المكاسب التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد. ولا ريب أن انسحاب حفظة السلام من البلد خلال هذه المرحلة الحرجة سيكون له آثار نفسية خطيرة على شعبنا. وكان من شأنه أن يبعث برسالة غير مقصودة مفادها أن البلد هو الذي فرضت عليه العزلة، وليس المرض. وكانت هناك أهمية للوجود الدولي القوي في البلد، ولا يزال يمثل عاملا أساسيا من عوامل الاستقرار في حالة ما تزال فيها البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مضطربة وهشة.

وعلى الرغم من الصعوبة التي اكتنفت بقاء أعضاء البعثة في ليبيريا في وقت كان يسبب فيه المرض الدمار في جميع أنحاء البلد، فإن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لم تؤكد مواصلة التزامها بإزاء البعثة فحسب، بل أيضا إزاء القيم

لقد انقضت مدة حالة الطوارئ التي أعلنتها الرئيسة سيرليف قبل ثلاثة أشهر. وقد تم تعليق بعض الحقوق المعيّنة التي يتمتع بها الشعب الليبيري بموجب الدستور خلال فترة حالة الطوارئ. وبالتالي، لم تتمكن الحكومة من إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر، بغرض انتخاب ١٥ عضوا للحلول محل الأعضاء الذين ستنتهي مدة ولايتهم في أوائل العام القادم. وقد حددت الهيئة التشريعية بالأمس الموعد الجديد لإجراء الانتخابات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ومن المأمول فيه أن تتحسن الظروف السائدة في البلد إلى حد كبير عندئذ، بحيث يمكن إجراء الانتخابات بطريقة سلسلة الشهر القادم.

وهناك تقارير الآن تشير إلى احتمال تراجع انتشار المرض في ليبيريا. وهذا بطبيعة الحال، تطور يلقي الترحيب من الحكومة والشعب الليبيريين، بل من قبل المجتمع الدولي بأسره. ولكن يجب توخي الحذر كيلا يكون هناك شعور بالرضا المفرط عن النفس في مكافحة هذا المرض. فهو مرض لا يمكن التنبؤ به، ويمكن أن يكون له أثر تعاقبي. ويعني انتهاء حالة الطوارئ استعادة حريات بعينها، بما في ذلك حرية التنقل والتجمع. ونتيجة لتنقل الأشخاص وتفاعلهم، فإن احتمال انتقال الفيروس في المناطق التي يعتقد أنها تحت السيطرة لا يزال مرتفعا. وما تزال حكومة ليبيريا ملتزمة بمواصلة اليقظة، بما في ذلك التعاون مع البلدان المتضررة الأخرى. وفي الوقت نفسه، فقد شرعت الحكومة بالفعل في التفكير في الخطوات الأولية الواجب اتخاذها لبدء عملية الإنعاش في وقت مبكر. ويكتسي تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي على نحو فعال ومستمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي أهمية بالغة لتحقيق النجاح في هذا الكفاح. ويجسد هذا الجهد ضرورة الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

ودون التقليل من قدرة تحمّل الشعب الليبيري في مواجهة هذا الوباء، فإنه يجب أن نسلّم بأن زيادة حجم المساعدة

البيئتان السياسية والاجتماعية في ليبيا معرضتين للصدمات. ويحدونا الأمل أن يضع المجلس في اعتباره، خلال مداوالاته، الخطر المتواصل الذي يشكله الفيروس، بما في ذلك الخطر الذي يهدد السلام والأمن في البلد والتماسك الاجتماعي.

وكما نعلم جميعا، فإن بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، لديها موجودات قيمة - بشرية ومادية. نحن نعتقد أن أصول بعثة الأمم المتحدة في ليبيا يمكن أن تحدث فرقا إذا ما نشرت من أجل تكملة الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيولا والشركاء من أجل تعزيز التصدي للفيروس.

وفي ضوء ذلك، فإن حكومتنا تشد المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة كاملة وأن يرحى مواصلة النظر في التوصيات الواردة في التقرير المرحلي الثامن والعشرين للأمين العام فيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة. ونقترح بكل تواضع أنه ينبغي أن يتيح إعلان من جانب منظمة الصحة العالمية بأن ليبيا خالية من فيروس الإيولا فرصة أمام المجلس لأن يأذن بإجراء تقييم شامل للظروف على أرض الواقع. وكما كان الحال في الماضي، من شأن نتائج تقييم كهذا توجيه المزيد من الإجراءات من جانب المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

الأساسية لعمليات حفظ السلام نفسها، عن طريق مساعدة ليبيا في الحفاظ على استقرارها الوطني. وإنها لجديرة بالثناء الخاص، ونحن نناشدها أن تواصل العمل في ليبيا. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارين لاندغرين، على دعمها ومشاركتها على المستوى الشخصي، فضلا عن الإشادة بحفظة السلام ووحدات الشرطة لما أبداه أفرادها من شجاعة وإحساس قوي بالمسؤولية. وإذ يغمري الحزن، فإنني أعرب مرة أخرى، باسم حكومة ليبيا وشعبها، وباسمي شخصيا، عن خالص التعازي إلى أسر اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لقيتا حتفهما جراء فيروس الإيولا.

وترى حكومتنا أن الوضع لم يتحسن بالقدر الكافي للتكيف مع تغييرات جذرية يمكن أن تؤثر على التوازن السائد فيما يتعلق بالسلام والأمن والتماسك الاجتماعي. يبين التقييم السريع للأثر أن المرض أبرز أوجه الهشاشة والضعف التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة العنف إن لم تعالج على نحو ملائم. وتنفاقم البطالة، خاصة بين الشباب، جراء تعليق العمليات التجارية في القطاع الخاص. وسيستمر تآكل ثقة الجماهير في الأشهر المقبلة إذا زادت القيود المالية من عرقلة تقديم الخدمات. ويمكن بالفعل توقع مشكلة رئيسية تدور حول سبل كسب العيش، مما يؤكد الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي من أجل مساعدة أشد الفئات ضعفا، مثل الأطفال اليتامى والأرامل.

وثمة حاجة إلى رصد النجاح الذي تحقق في مكافحة المرض على المدى القصير والطويل على حد سواء، فيما تبقى